مهاتيـــــر محـمد
الأنمــــوذج والتجريــــة

سـمير عبد الرسـول العبيدي

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،

قسم الدراسات التاريخية.

تمهيد

• ماليزيا

ـ **الموقع والسكان**: يقع (اتحاد ماليزيا) ضمن إقليم جنوب شرق آسيا، ذلك النطاق الذي يمتد من الشرق من شبه القارة الهندية والى الجنوب من الصين. ويدخل في هذا النطاق مجموعات من الدول منها بورما وتايلاند وفيتنام وغيرها. وهو يتكون عامة من مجاميع من الجزر، وأشباه الجزر، تختلف فيما بينها من حيث المساحة والشكل العام، إلا إنها تتشابه كثيراً من حيث ظروف المناخ الموسمي من جهة، وزيادة كثافة السكان فوق أراضيها من جهة أخرى[(١)].

تبلغ مساحة ماليزيا (٣٢٩,٧٥٠ كم٢)، وهي تطلّ على المحيط الهندي، وتحدّها تايلند من الشمال وأندونسيا وسنغافورة من الجنوب، عاصمتها كوالالمبور، وتقسم أراضيها إلى قسمين: ماليزيا الغربية وتسمى الملايو، وتمتد بين المحيط الهندي غرباً وبحر الصين شرقاً، وتبلغ مساحتها (١٣١٦٨٩ كم٢). تكثر فيها المرتفعات الجبلية حيث يبلغ أقصى ارتفاع لها حوالي ٢٠٠٠ م، بينما يصبح جنوب شبه الجزيرة سهلاً مستوياً تقريباً، تتخلله بعض التلال، كما وتنتشر بعض المستنقعات. وتقسم إلى أحد عشر إقليماً وولايتين فدراليتين.

أما ماليزيا الشرقية فتمثّل الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو البالغة مساحتها (٧٣٤٠٠٠ كم٢)، يتبع ماليزيا منها ما يقارب (١٩٨٠٦٩ كم٢) وتشكل ولايتي صباح وساروواك. وتتألف أراضيها من سهول ساحلية ذات مستنقعات، ومن مجموعة من الجبال الداخلية تجري منها الأنهار ذات المساقط المائية، وأعلى ارتفاع لها في ساروواك يصل إلى ٢٧٠٠م، وفي صباح يصل إلى ٤٩٤٧م، حيث جبال كينابالو. وتقسم إلى إقليمين وولاية فدرالية واحدة[(٢)].

اجتذب حسن استثمار ثروات البلاد الطبيعية سيلاً من المهاجرين، قدموا إليها من البلدان المجاورة واستقروا فيها: فجاءها من الهند ٢٦٧,٠٠٠ مهاجراً عام ١٩١١ و٦٢٤,٠٠٠ عام ١٩٣١، ومن الصين ٩١٦,٠٠٠ عام ١٩١١ و١,٧٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣١[(٣)]، الأمر الذي أدى إلى تنوّع الأجناس البشرية، واختلاف عقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم. فهناك الملايو، وهم السكان الأصليون ويشكلون ما نسبته ٥٥ بالمئة، وتولي الحكومة أولوية لهم ويسمّون «بومبيوترا» أي أبناء الأرض، ويدخل ضمنهم إحدى الجنسيات العربية التي اختلطت معهم وهم «الحضارمة»، فاليمنيون الحضارمة هم من أدخل الإسلام إلى ماليزيا. ويأتي بعد ذلك

(١) حسن سيد أحمد أبو العينين، **جغرافية العالم الإقليمية** (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٤)، ج ٢، ص ٢٥٥.

(٢) <http://ar.wikipedia.org>.

(٣) موريس كروزيه، «العهد المعاصر،» **موسوعة تاريخ الحضارات العام**، إشراف موريس كروزيه؛ ترجمة يوسف أسعد داغر [وآخرون]، ٧ مج (بيروت: عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٣)، ص ٦٦٠.

الصينيون بنسبة ٣٣ بالمئة، وهم يتمتعون بنفوذ سياسي واقتصادي قوي، وقد حرصوا على ألا يختلطوا بالجماعات العرقية الأخرى، والاهتمام بمصالحهم الخاصة. وأخيراً بعد ذلك الهنود وجنسيات أخرى بنسبة ١٢ بالمئة، في حين يبلغ إجمالي عدد السكان (٢٥,٧٢٠,٠٠٠) نسمة(٤).

ـ **التطور السياسي**: نجح البريطانيون في توحيد ماليزيا تحت حكمهم ما بين عامي (١٧٨٦ ـ ١٨٢٦) عقب طردهم للهولنديين، وساعد ذلك في إثراء البلاد وإغنائها بسرعة، وأدخل عليها زراعات جديدة غيّرت ملامحها. إن استثمار مناجم القصدير، ومزارع المطاط، وزيت جوز الهند والأناناس، ساعد كثيراً في رفع مستوى الدخل القومي. ومن جهة أخرى، فالحكم غير المباشر، الخفيف الوطأة، أقصر السلاطين على دور الملوك العاطلين، وهو ما تمّ تقبّله طالما ساعد في إغنائهم وتأمين الحماية لهم. وعليه لم تقم في ماليزيا حكومة مسؤولة، ولا انتخابات نيابية ولا أحزاب سياسية، والهيئات التمثيلية تألّفت أصلاً من موظفين عيّنهم الحاكم البريطاني. أما النظام الاقتصادي فكان شديد التبعية وتواكلياً سريع العطب، وضع جنباً إلى جنب، مجتمعات سكانية ليس بينها شعور وطني أو مصالح مشتركة، وهو ما كانت له تداعيات كبيرة على مستقبل البلاد(٥).

أدى الاحتلال الياباني (١٩٤٢ ـ ١٩٤٥) إلى بعث الشعور القومي، وعقب دحر اليابان، حاول البريطانيون إعادة الأمور إلى سابق عهدها ولكنهم أخفقوا، وفي ٣١/ ٨/ ١٩٥٧ تمّ إعلان استقلال ماليزيا بزعامة تانكو عبد الرحمن، وتقرر أن يكون النظام ملكياً دستورياً انتخابياً. إذ يرأس البلاد حاكم أعلى ويلقّب بـ «الملك». والملوك يتم اختيارهم لمدة ٥ سنوات، من بين تسعة سلاطين لأقاليم عرقية الملايو. الأقاليم الأربعة الأخرى يرأسها «حكام عامون» لايدخلون في الاختيار، ونظام الحكومة شُكّل على غرار النظام البريطاني(٦).

أولاً: مهاتير محمد

١ ـ سيرته الشخصية (١٩٢٥ ـ ١٩٨١)

ولد مهاتير محمد في ٢٠/ ١٢/ ١٩٢٥ في مدينة الورستيار بولاية كيداه، شمال ماليزيا. وقد كانت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، واحتلال اليابان وأثره في جزر الملايو، سبباً في انقطاعه عن الدراسة، التي عاد إليها بعد طول عناء بسبب انتمائه إلى عائلة فقيرة، كباقي العائلات الملاوية آنذاك. فاضطر إلى العمل في كشك لبيع القهوة والحلوى حتى يكمل دراسته، حيث حصل على منحة لدراسة الطب نظراً إلى تفوّقه واجتهاده. وفي عام ١٩٤٧ التحق

(٤) <http://ar.wikipedia.org.

(٥) كروزيه، المصدر نفسه، ص ٦٥٩-٦٦٠.

(٦) <http://ar.wikipedia.org>.

بجامعة المالاي في ما يعرف بسنغافورة حالياً، التي كانت تسمى بكلية إدوارد السابع الطبية. وقد بدأ عقب ذلك ممارسة الطب لمدة ٧ سنوات، حيث فتح عيادته الخاصة، في مسقط رأسه، وكان يعالج الفقراء بالمجّان[٧].

بدأ مهاتير محمد العمل السياسي في عام ١٩٤٦ عندما التحق بمنظمة الملايو المتحدة «الأمنو» لدى تأسيسها، وفي صفوفها شقّ طريقه نحو النشاط السياسي. ومع ممارسته الطب فإن السياسة بقيت تتقد في أوصاله. وبالفعل نجح عام ١٩٦٤ بدخول البرلمان نائباً عن دائرة (كوتاستيار) لمدة ٥ سنوات، وقد اشتهر في البرلمان بدفاعه عن القضايا الخاصة بالملاويين، ولكنه هزم في انتخابات عام ١٩٦٩، ثم أعقب ذلك طرده من الحزب لتجرئه على توجيه رسالة انتقاد مفتوحة إلى تانكو عبد الرحمن، أول رئيس حكومة لماليزيا، اتهمه فيها بإهمال شؤون الأغلبية العرقية الملاوية[٨].

شهدت ماليزيا حدثاً مهماً في ١٣/ ٥/ ١٩٦٩ تمثّل بحوادث الشغب العرقية التي وقعت بكوالالمبور، وقد مثّلت صدمة كبيرة للرأي العام وللحزب الحاكم كونها أخلّت بحالة التعايش الهش بين مكوّنات الشعب المتوارثة منذ أيام الاستعمار البريطاني. ولعل هذين العاملين هما ما دفعا بمهاتير محمد لأن يصدر في العام التالي أولى مؤلفاته المثيرة للجدل تحت عنوان «معضلة الملايو». ومن أبرز الأفكار التي عالجها الكتاب تعرّض أبناء الملايو للتهميش خلال الفترة الاستعمارية لصالح الأقليات الصينية والهندية، وهو لم يلقِ باللائمة في ذلك فقط على المستعمر، لكنه وبّخ الملايو على لامبالاتهم، وقبولهم أن يصنّفوا كمواطنين من الدرجة الثانية، كما هاجم الاستعماريين الجدد في الغرب، ونبّه إلى أنهم مصممون على إخضاع ماليزيا وتهديد نجاحها[٩].

وعلى الفور قرر الحزب الحاكم منع الكتاب من التداول نظراً إلى الآراء «العنيفة» التي تضمنها، وأصبح مؤلفه في نظر قادة الحزب مجرد شخص متمرد يجب أن تحظر مؤلفاته، وهو ما زاد من شعبيته وخاصة بين صفوف الشباب الذين وجدوا في كتاباته تجسيداً لآمالهم، وهو ما أدى إلى عودته إلى الحزب فيما بعد[١٠].

وفي عام ١٩٧٤، فاز مهاتير محمد بعضوية البرلمان نتيجة ائتلاف الأمنو مع الحزب الإسلامي الماليزي في تلك الانتخابات. وعُيّن إثر ذلك وزيراً للتعليم، ومن موقعه طبّق ما أسماه «السياسة التعليمية الجديدة». كما شغل منصب نائب رئيس الحزب وأصبح فيما بعد نائباً لرئيس الوزراء (حسين عون)، وتولى منصب وزير الصناعة والتجارة. وفي انتخابات عام ١٩٧٨

(٧) <http://www.veecos.com>.

(٨) <http://www.veecos.com>.

(٩) <http://www.balog.com>.

(١٠) وفاء إسماعيل، «عاقل . . في زمن الجنون،» وكالة القدس للأنباء، ١/ ٢/ ٢٠٠٧.

أُعيد انتخابه عضواً في البرلمان وهزم مرشح الحزب الإسلامي الماليزي بجدارة، وبتاريخ ١٦/ ٧/ ١٩٨١ أصبح مهاتير محمد رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ الاستقلال[١١].

٢ ـ أسس المهاتيرية (الأسس الفكرية)

تشكلت المهاتيرية ـ نسبة إلى مهاتير محمد ـ من خلال عدد من التوجهات والتصورات الخاصة بالإسلام والغرب والديمقراطية والتنمية والنظام الاقتصادي العالمي والعولمة. . .الخ. بالإضافة إلى بعض المنطلقات والافتراضات الخاصة بالعلاقة بين الدين والدولة، والإسلام والتنمية، والديمقراطية والتنمية. وفق بعض التعريفات، فإن المهاتيرية هي خليط من القومية ـ الرأسمالية ـ الإسلام ـ الشعبية ـ السلطوية.

وعلى الرغم من أن الأيديولوجية المهاتيرية تبدو أحياناً وكأنها قادمة من التاريخ في الخمسينيات، إلا أنها لقيت بعناصرها تلك رواجاً واسعاً. الأمر الذي يثير تساؤلات حول مضمونها ومستقبل تأثيرها في طريقة تعامل بعض الدول التي لازالت تواجه تحديات فيما يتعلق بعمليات التنمية، أو العلاقة مع الغرب، أو العلاقات بين الإسلام ومختلف المتغيرات، التي لم تتعامل معها المهاتيرية نظرياً فقط، ولكنها قدّمت أيضاً نموذجاً تطبيقياً له جاذبيته بدءاً من ماليزيا[١٢].

٣ ـ عناصر المهاتيرية

أ ـ الموقف من الدين: تبنّى مهاتير محمد رؤية تميل إلى العلمانية، لكنها لم تُغفِل أبداً مبادئ الدستور الماليزي الذي ينصّ على أن الإسلام هو دين الدولة، مع تأكيده دائماً أن التنمية الماليزية هي انعكاس لمبادئ الإسلام، رافضاً في الوقت نفسه إعطاء البلاد صبغة دينية. ويعود السبب في ذلك إلى التركيبة المتنوعة للمجتمع الماليزي رغم أن ما نسبته ٦٠ بالمئة يدينون بالإسلام. وتبعاً لذلك واجه مهاتير محمد معارضة من التيار الإسلامي السياسي بزعامة الحزب الماليزي الإسلامي (PAS) وجمعية العلماء المسلمين. فكوّن تحالفاً ضم الجبهة الوطنية الماليزية (NF) ومنظمة الاتحاد القومي الماليزي (VMNO) اللتين تشكّلان الائتلاف الحاكم برئاسته[١٣].

ولكن وبرغم ذلك، تجنّب مهاتير محمد الحديث مباشرة عن العلمانية، إذ كان يرى أن السياسات التي تضمن توفير التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتسامح تعكس تمسكاً بمبادئ الإسلام.

(١١) سعد علي حسين، «الدكتور مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)،» **شخصيات سياسية**، العدد ٢٩ (٢٠٠٣)، ص ٢.

(١٢) محمد فايز فرحات، «ما هي المهاتيرية؟،» **ملف الاهرام الاستراتيجي** (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، السنة ٩، العدد ١٠٥ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣).

(١٣) <http://www.assabeel.info.jordon>.

وفي السياق ذاته، لاترى المهاتيرية في الإسلام مجرد مجموعة من الشعائر الدينية، كما أنها أيضاً، لاتصل إلى مجاراة العقائد الأصولية فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة. بل إنها ترى فيها أحد العوامل المسؤولة عن تخلّف العالم الإسلامي، سواء بسبب التحديات الداخلية التي فرضتها وتحويلها جزءاً هاماً من موارد الدول إلى مواجهتها، أو التقييمات الجامدة التي طرحتها لمختلف الظواهر المرتبطة بالتنمية والتحديث، الأمر الذي أفرز العديد من التناقضات المختلفة بين الإسلام ومتغيرات العصر[١٤].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن القيم المعنوية والثقافية والتقاليد لعبت دوراً مهماً في نجاح تجربة التنمية الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا، إذ زوّدتها بمعطيات ثقافية أكدت قيمة العمل واحترام السلطة والإخلاص والولاء للوطن. وفي ماليزيا التي تضم ٤ ديانات أساسية (إضافة إلى الإسلام)، شكّلت هذه المعطيات أساساً لنجاح التجربة الاقتصادية، وما زال الزعماء السياسيون يعوّلون عليها في تحقيق الطموحات القومية. فالهدف الرابع من رؤية «٢٠٢٠» وهي الرؤية التي أعلنها مهاتير محمد في شباط ١٩٩١، وتضمنت «تأسيس مجتمع قيمي متكامل، يكون فيه المواطنون على درجة من التديّن القومي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة»[١٥].

ب ـ المسألة القومية: لايمكن فهم المهاتيرية دون فهم السياق المجتمعي والدولي الذي نشأ فيه مهاتير محمد. فقد ارتبط تطور الوعي السياسي لديه بفترة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للملايو، مقابل السيطرة الاقتصادية للصينيين والهنود، بالإضافة إلى المستثمرين الأجانب، مما أدى إلى نمو المشاعر القومية لديه؛ فدعا أبناء جلدته إلى تعلّم أخلاقيات العمل من الصينيين ومحاولة التعايش معهم لبناء مجتمع متعدد الأعراق يتعايش فيه الجميع[١٦]. وقد عرفت هذه السياسة بالبومبيوترا (أصحاب الأرض)، وهدفت لزيادة دخل الملايو مقابل الأقليات الأخرى، وهي سياسة حظيت بالرضا والقبول من الجميع لأنها تمّت بموافقتهم. ورافق ذلك انسجام وتسامح ديني واجتماعي، مما شكّل أرضية صلبة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. وكان عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية، ويبدو أن الجميع قد استفاد من أحداث أيار/ مايو ١٩٦٩ الدامية، التي كانت درساً مفيداً أفضى إلى احترام السلطة. وقامت الدولة بتأييد كل الإجراءات التي رسّخت العقد الاجتماعي الجديد بحيث أصبحت السلطة السياسية للملايو مع فتح باب المشاركة الاقتصادية للجميع والمساواة أمام القانون، مع وجود تميّز محدود تمّ باتفاق الجميع لصالح الأغلبية. وحافظت

(١٤) فرحات، المصدر نفسه.

(١٥) محمد شريف بشير، «أعمدة القيم التنموية للموزاييك الماليزية،» (٢٢/ ٦/ ٢٠٠٠)، <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177156133012&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout>.

(١٦) حسين، «الدكتور مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)،» ص ٤.

الدولة على هذه الروح الايجابية في المجتمع عبر وسائل غير محبّذة للبعض، لكنها ضرورية مثل «قانون الأمن الداخلي». وبالمفهوم الغربي يعتبر هذا خرقاً للديمقراطية، ولكن رأى الكثير من الحكماء والساسة المخضرمين فيه رادعاً للممارسات التي قد تمسّ وحدة المجتمع، ولمنع تكرار تجارب الماضي(١٧).

ووفقاً لهذه المبادئ، يرى مهاتير محمد أن عملية الإصلاح الشاملة تتطلب مئات السياسات والأفكار والأعمال، وليس الاقتصار على صيغة واحدة. وفي هذا الإطار بدأت الثقة والطمأنينة تترسخ في أذهان الماليزيين؛ ففي مجال توزيع الثروة الوطنية رأى أن أفضل وسيلة لتحقيق الازدهار والرفاهية بين أفراد الشعب بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والدينية هي تقاسم الثروة بالتساوي، بما لا يمسّ أموال الأغنياء منهم. وهو يقترح للقيام بذلك العمل، إدماج الملايو في سوق العمل من خلال تفعيل غالبية المجتمع وزيادة طاقته الإنتاجية، فهو لا يؤمن بالمساواة المطلقة، ولكن، بعدالة التوزيع ودعم المحرومين بالأخذ من الأغنياء وفقاً للضريبة التصاعدية (أي أن الضريبة تفرض استناداً إلى ثروة المرء)(١٨).

ومما ساعد على نجاح هذه الرؤيا تركيبة المجتمع الماليزي المتماسكة، فهناك اعتزاز وقدسية بمفهوم الأسرة ودورها. ورغم ما أحدثته سياسات التصنيع من تأثير سلبي في دورها، فهي ما تزال بؤرة استقرار المجتمع. ورافق ذلك حالة تضامن وتكامل مع مؤسسات المجتمع المدني، كالمدرسة وأماكن العبادة، في النهوض ببعض المسؤوليات الاجتماعية.

ومن جانبها تقوم الدولة برعاية استقرار الأسرة عبر برامج محددة تعنى بمعالجة المشكلات الطارئة أو البيئية مثل إساءة معاملة الأطفال والنساء. ولكن نستطيع القول، إن هذه الحالة أقل شيوعاً في ماليزيا منها في دول الجوار. وهذه المنهجية تركت أثراً واضحاً في الحياة السياسية والاقتصادية، فالحكومة غالباً ما تناقش المسائل العامة بمشاركة جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة(١٩).

وقد أثبتت الأيام صدق فلسفة مهاتير محمد وعمق رؤيته، وأن «عدالة التوزيع» هي من أهم أسباب الاستقرار السياسي؛ فقدم لعالمنا الإسلامي، الذي تُمزِّق أجزاء منه الصراعات الطائفية والعرقية، معادلة معقّدة لا نعرف شخصاً غيره حققها. هذا الزعيم الفذّ، انتشل بني قومه (عرق الملايو المسلم) من هوّة التخلف بيد، وسمح بالحريات المنضبطة لبقية الأعراق والقوميات والأقليات الأخرى بيده الثانية. وأثبت أن من يسعى لرفعة طائفته أو عرقه لا يستوجب بالضرورة تقييد حرية الطوائف الأخرى، فالتجانس الطائفي في عهده كان كالنار

(١٧) بشير، المصدر نفسه.

(١٨) عبد الرحيم عبد الواحد، **مهاتير محمد بعيون عربية وإسلامية** (الإمارات العربية المتحدة: دار الأجواء للنشر، ٢٠٠٣).

(١٩) بشير، المصدر نفسه.

تحت الرماد، لكنه نجح في احتوائها بواقع من أصالة خبرته وتجربته المتميزة[٢٠].

ج ـ الموقف من الغرب: اعتبر الشعب الماليزي أن مقاومته للاستعمار مصدر إلهام وشحذ للهمم من أجل التحرر والتطور. وقد أدرك القادة السياسيون هذه الحقيقة، ووظفوها لخدمة المصالح العليا. وعلى الصعيد السياسي، تنطلق المهاتيرية من فكرة أن الغرب بكل إنجازاته المادية والقيمية لا يشكل معطى للدول النامية أو العالم الإسلامي. وفي تقييمه للديمقراطية الليبرالية، يؤكد مهاتير محمد على ضرورة التمييز بين الغاية والوسيلة، وأن الديمقراطية ـ رغم اعترافه بأنها واحدة من أفضل النظم السياسية التي عرفتها الإنسانية ـ لاتعدو كونها وسيلة للحكم غير مأمونة العواقب بالضرورة، فقد تؤدي إلى الفساد وإساءة استخدام السلطة كغيرها من الأنظمة السياسية. كما أنها لاتمثّل ضماناً لتحقيق الاستقرار السياسي أو التقدم، وفي أحيان كثيرة أدت إلى الفوضى وإعاقة التطور، كما كانت في أحيان أخرى سبباً في تراجع معدلات التنمية.

في هذا الإطار، يرى مهاتير أن فكرة «المستبد العادل» ربما تكون هي الأنسب بالنسبة إلى بعض الشعوب والمجتمعات، خلال مراحل معينة من مسيرة التطور السياسي والاقتصادي. وواقع الأمر، فإن هذا التقييم السلبي لا يعني الرفض المطلق، بقدر ما يعني ضرورة ربط عملية التحول الديمقراطي بعملية التطور الاقتصادي والرأسمالي، وأن التعجيل بالتحول الديمقراطي قد يؤدي إلى تداعيات سلبية. وقد قام مهاتير محمد بصياغة تجربة التنمية الماليزية وفق هذا التصور، الأمر الذي أدى إلى تأجيل عملية التطور الديمقراطي إلى الآن رغم النجاح الذي حققه المشروع التنموي[٢١].

اقتصادياً، أعلن مهاتير محمد رفض مفهوم التحديث بالمعنى العلماني الغربي، والسعي إلى بناء نموج للتنمية يقوم على الاستفادة من مهارات التقانة الغربية مع عدم التضحية بقيم البلاد. وبهذا الصدد يقول: «إذا استطاعت آسيا أن تتمكن من المهارات الصناعية للغرب ومع ذلك أن تحتفظ بقيمها الثقافية، فإنها ستكون في موقع يسمح لها ببناء حضارة أعظم من أي حضارة عبر التاريخ»[٢٢].

وقد تبدو هذه الطروحات مستغربة، لكن جوهرها يكمن في أنه لا يجب أن تقبل أي أفكار أو سياسات لمجرد أنها صادرة عن الغرب. وهذه الاستراتيجية صائبة كلياً، وخاصة في التعامل مع فكرة العولمة حسبما تقدمها أو تفسرها الدول الغربية؛ فالمطلوب أن يتم تحديد إيقاع العولمة وفقاً لمتطلبات وأولويات الاقتصاد المحلي. ويعدّ اتباع منهج تدرجي على جانب كبير من الأهمية لتجنب المشاكل المرتبطة بتطبيق الأفكار والمبادئ الجديدة، بما في ذلك

(٢٠) حمد الماجد، «طائفية ولا «مهاتير» لها!،» **الشرق الأوسط**، ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢١) فرحات، «ما هي المهاتيرية؟».

(٢٢) حسين، «الدكتور مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)،» ص ٥ ـ ٦.

العولمة. فهي ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة يراد بها ضمان حياة الشعوب والتحرر من الهيمنة الأجنبية. فكما أن الحرية المطلقة تقود إلى الفوضى، فإن العولمة المطلقة قد تقود أيضاً إلى الاضطراب، وهو ما اتضح في أزمة العام١٩٩٧. ونظام السوق الحر غير معصوم من الأخطاء، لأن الأسواق لم تكن أبداً مثالية طالما أن هدفها تحقيق الكسب بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى(٢٣).

كما انتقد مهاتير محمد آلة الدعاية الغربية، وقدرتها على جعل كل شخص يشعر بالذنب لو أنه لم ينضم لركب الأفكار والأيديولوجيات الجديدة، التي ابتكرها الأغنياء لإعطائهم المزيد من الامتيازات. ومنها القول بأن الحكومات لم تعد ضرورية، بدعوى أن السوق الحر سوف يحدد مستوى وأسلوب النمو الاقتصادي، وينظم السياسات العامة، ويجعل الحكومات أكثر عرضة للمساءلة وأقل فساداً، مؤكداً أن مفهوم السوق الحر لم يعد أكثر من اسم جديد للرأسمالية، وأن الأسواق وجدت لتحقيق الأرباح للمستثمرين، وليس من أجل تلبية احتياجات الشعوب أو رفاهية المجتمع، وأن رجال الأعمال ليسوا منتخبين من الشعب ليهتموا برفاهيته، ولو أنهم انتخبوا فإن ذلك يحدده مالكو الأسهم، وأنه من غير الإنصاف إجبار الدول النامية على التحرير الفوري لنظمها وفتح أسواقها أمام السلع الأجنبية لأن الدول الغربية استغرقت ما يزيد على ١٠٠ عام للوصول إلى مستوى التنمية الحالي، وذلك قبل أن يبدأوا بتبني العولمة والليبرالية. وأن هذه المفاهيم قد تم إنضاجها في الدول الغنية، وعقب ذلك فرضت على الفقراء الذين لا يمكنهم القبول بها كما هي، لأنها سوف تؤدي إلى عدم الاستقرار، وتضعهم تحت رحمة الأغنياء.

وحذّر مهاتير محمد من أن قوى العولمة تحاول خداع الدول النامية بالشعارات المعسولة، ووعود ونظم وأيديولوجيات جديدة، مؤكداً أن بلاده لن تعود إلى الاقتصاد المركزي الذي ساد في ظل الاشتراكية والشيوعية، إلا أنها في الوقت نفسه لن تسمح لأحد بأن يبيعها أفكاراً وأيديولوجيات جديدة، قبل أن تتفحصها جيداً، خاصة وأن ماليزيا جرّبت عولمة رأس المال وكادت أن تفلس بسببها(٢٤).

نجحت ماليزيا في بناء نموذج منفرد أثبت نجاعته في اختبار أزمة العام ١٩٩٧، وقد اعتمدت الحكومة في هذا على عاملين: **أولهما** «حسن استغلال وتوظيف الموارد المحلية»، ولهذا العامل صلة وثيقة بالقيم السائدة لأن مبعثها هو البساطة وعدم الإسراف، اللذان يؤديان تلقائياً إلى زيادة معدلات الادّخار وهو من العوامل الهامة في التنمية. وكنتيجة لذلك، تفهّم الماليزيون قرارات وخطط الحكومة في أوقات الأزمات، مثل خفض الإنفاق أو رفع الدعم

(٢٣) مهاتير محمد، «ماليزيا والأزمة المالية الآسيوية،» **أوراق آسيوية**، العدد ٣٣ (آب/ أغسطس ٢٠٠٠)، ص ١.

(٢٤) محمد جمعة، «مهاتير محمد: تصدينا للبنك الدولي فعبرنا الأزمة المالية،» (محاضرة ألقاها بتاريخ ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٠)، <http://www.islomonline.net>.

عن بعض السلع والخدمات وسياسة شدّ الأحزمة. وبالتالي لم تنجح الدعوة إلى الاحتجاج والإضرابات، كما لم تجنح الغالبية إلى المطالبة بأمور تعجيزية أو طوباوية تتجاوز قدرات وإمكانيات الدولة.

والعامل **الآخر** هو «الموضوعية والواقعية السياسية»، إذ تميزت خطط الحكومات الماليزية بالموضوعية والواقعية والنهج البرغماتي القائم على تجاوز المصاعب والضغوطات، بتقديم تنازلات آنيّة في سبيل مكاسب أكبر في المستقبل. وبعبارة أخرى، الابتعاد عن التصلب والتحريض وأساليب المواجهة مع الآخر، وعن رفع الشعارات الأيديولوجية الفضفافة التي لاتثمر إلا المزيد من المعاناة. وابتعدت عن استخدام مشجب المؤامرات الخارجية في حالات الفشل كبديل عن تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية. ولعل الإقرار بالخطأ أفضل مثال على الموضوعية السياسية، كما تجلى في الاستفادة من الخصوم السابقين، دونما حساسية، عبر الارتباط معهم بعلاقات تعاون وشراكة بدلاً من مواصلة رفع الشعارات العدائية، وإعلان القطيعة معهم إلى ما لانهاية[٢٥].

د ـ التوجه شرقاً: ذكر مهاتير محمد في آخر تقرير له عن الموازنة العامة قبل تقاعده كرئيس للوزراء، «أن حكومته أدركت تماماً أهمية اعتناق قيم إيجابية لتحقيق التقدم المنشود، ولهذا اعتنق منذ ٢٢ عاماً سياسة النظر إلى الشرق»، والمقصود بها تبنّي قيم العمل السائدة في اليابان وكوريا الجنوبية التي تقوم أساساً على الانضباط الشديد والإخلاص التام لجهة العمل، والحرص على اختيار المدراء ليكونوا قدوة لموظفيهم.

وقد يبدو هذا مخالفاً لمفهوم البحث عن قيم التطور في الغرب عموماً، والولايات المتحدة بشكل خاص، لكن مهاتير محمد رأى دائماً أن ثقافة العمل في اليابان بشكل خاص هي الأنسب لقيم وتقاليد بلاده[٢٦].

وعلى هذا يعتبر مهاتير محمد من أبرز المدافعين عن القومية الآسيوية والوعي الآسيوي، واعتمد في إذكاء تلك الروح على الدفاع عن الثقافة الآسيوية والرؤى الآسيوية في التنمية. فقد لعبت المهاتيرية دوراً بارزاً في إذكاء الجدل الفكري حول القيم الآسيوية من خلال دفاعها الشديد، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية، عن الثقافة الآسيوية؛ رافضاً فكرة عالمية الثقافة الغربية، بدعوى أنها الثقافة الوحيدة التي تؤكد قيم المدنية والحرية مقابل ارتباط الثقافة الآسيوية بقيم الفساد والسلطوية[٢٧].

ومن دلالات هذا التوجه، سعي ماليزيا إلى توحيد جهود دول المنطقة لمواجهة التكتلات

(٢٥) عبد الله المدني، «ماليزيا: النموذج الأنجح،» اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، <http://www.alelam.net>.

(٢٦) <http://www.bbconline.com>.

(٢٧) فرحات، «ما هي المهاتيرية؟».

المنافسة، عبر بناء عالم تنعم فيه كل دولة بالرخاء مع بقاء القوى الكبرى، حيث تبرز دول قوية في آسيا وأفريقيا. وستوجد دول ناشئة صغيرة ولكن مصدر القوة سيعتمد على الاقتصاد وليس على الجانب العسكري، ومستقبل آسيا وفقاً لذلك يجب أن يحدده الآسيويون. فإذا رغبت آسيا في قبول استمرار السيطرة الغربية على العالم، فسوف تلحق الضرر بنفسها، أما إذا أصرت على ممارسة دور فعّال وملموس في الشؤون الدولية لمواجهته وتصحيح أخطاء السياسات المالية والاقتصادية الأوروبية، فسيمكن حينئذ إقامة عالم أكثر عدلاً ومساواة يمكن أن يتعايش فيه القوي مع الضعيف[٢٨].

ثانياً: مهاتير محمد والتجربة الماليزية

لعل من نافلة القول أن نذكر أن مهاتير محمد هو مؤسس النهضة الماليزية. وبالعودة إلى الماضي القريب، كانت البلاد أكبر منتج للقصدير والمطاط في العالم، ولم يكن فيها أي صناعة، وكان لابدّ من استيراد جميع السلع المصنّعة. وعقب الاستقلال، أصبحت مشكلة البطالة أكثر خطورة لكون صناعتي المطاط والقصدير غير قادرتين على توفير فرص عمل كافية، ولذلك كان لابد من طرق باب التصنيع.

ولكن ماليزيا كانت تفتقر إلى خبرة التصنيع، ولا توجد بها تقانة، ولا رأس مال، ولا إدارة ذات معرفة، ولا مهارات تسويق. وإضافة إلى ذلك فقد ظلّ المستعمرون يعملون بإصرار لضمان اقتصار ماليزيا على إنتاج المواد الأولية. لذا كان الواقع يشير إلى أن ماليزيا ستبقى منتجة للسلع الأولية، وأن تظلّ متخلّفة وفقيرة. وأدركت الحكومة أنه إذا لم تستطع خلق فرص وظيفية لشعبها، فسوف تواجه مشكلات اجتماعية وسياسية خطيرة، بل ستصبح البلاد أكثر فقراً مما كانت عليه تحت حكم الاستعمار البريطاني[٢٩].

أدرك مهاتير محمد هذه المشكلات في مرحلة مبكّرة وهو خارج الحكم، ساعده في ذلك خلفيته العلمية كطبيب، كما وحملت زوجته درجة الدكتوراه في الفيزياء. وقد لعب ذلك دوره في تركيزه على أهمية العلوم الطبيعية والتطبيقية ذات الصلة بالتنمية التكنولوجية بشكل خاص، ويعتبر هذا العامل هو الأهم بين العوامل الأساسية للنهضة الآسيوية. والاستثمار فيه هو أحد العناصر الحاسمة في تحديد مستقبل أي مجتمع. فدون وجود مؤسسات تربوية ونظام تعليمي متطور ومتجدد حسب حاجات المجتمع، لا يمكن بروز كوادر قادرة أن تصعد سلالم الرقي وتنافس غيرها على تنفيذبرامج التنمية بكفاءة. لقد تعلمت «النمور الآسيوية» أن الإنفاق بسخاء على التعليم والتدريب والتأصيل العلمي، أي الاستثمار في مجال الموارد البشرية هو الاستثمار الأمثل والأنجع.

(٢٨) عبد الواحد، **مهاتير محمد بعيون عربية وإسلامية.**

(٢٩) <http://www.islomonline.net>.

تقوم فلسفة التعليم الآسيوية إجمالاً، على استثمار منظومة القيم الثقافية السائدة ـ التي أشرنا إليها آنفاً ـ كما هو الحال في اليابان التي كانت السبّاقة في هذا الصدد. وترتكز هذه الفلسفة على تنقية المناهج وتطويرها من حين إلى آخر، مع تركيز شديد على دور المعلم، والمواءمة الدقيقة ما بين مفردات التعليم واحتياجات المرحلة، وتشجيع القطاع الخاص على استثمار جزء من أرباحه وموارده في التعليم والتدريب، وإعادة القوى العاملة المتخرّجة إلى مقاعد الدراسة من وقت إلى آخر لتحديث معارفها والتزود بما استجد عالمياً في حقول تخصصها، مع التركيز على علوم العصر، لا سيما المعلوماتية، التي تعتبر أساس عملية التنمية الاقتصادية[٣٠].

شغل مهاتير محمد منصب وزير التعليم للمدة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، وقد تبنّى منذ البداية المنهج التنموي، ودفع بالماليزيين نحو النهضة التنموية من خلال توفير مستويات عالية من التعليم التقني لهم. كما دفع بهم إلى تعلم اللغة الإنكليزية، وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج وتواصل مع الجامعات الأجنبية. وحاول بكل جهده في إطار سياسته الاقتصادية، وعقب تولّيه رئاسة الوزراء تجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتقنية لكي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي والتعرف إلى الثقافات المختلفة. ثم بعد ذلك الدفع به إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوى البطالة بين أفراد الشعب، حيث يسعى إلى تفعيل الجزء الأكبر من المجتمع، الأمر الذي ينتج منه ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية للبلاد في المحصّلة النهائية. وقد نجح خلال مدة حكمه في تحقيق رؤيته، حيث تراجعت نسبة الأمية إلى ٦ بالمئة فيما كانت في الماضي تبلغ ٣٦ بالمئة، وبلغت نسبة التعليم في ماليزيا حالياً ٩٣ بالمئة، حيث توجد ١١جامعة حكومية و١٣ جامعة خاصة و٦٠٠ كلية مابين حكومية وخاصة، إضافة إلى المعاهد التقنية[٣١].

جدول الخطط التنموية في مجالي التعليم والتدريب، ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥
(بملايين الرينغيت[*])

الخطة الثامنة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)		الخطة السابعة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠)	
البرامج	المخصصات	المصاريف	المخصصات
التعليم	١٧٩٤٨,٥	١٧٥٤٢,٢	١٨٦٦٠
التعليم ما قبل الابتدائي	١٢٣,٦	١٠٧,٥	١٤٧,٤
التعليم الابتدائي	٢٦٣٢	٢٦٣١,٨	٢٧٥٠
التعليم الثانوي			

يتبـــع

(٣٠) المدني، «ماليزيا: النموذج الأنجح».

(٣١) <http://www.mohet.com>.

تابـــــع

التعليم الحكومي والمدعوم حكومياً	٥٣٣٠,١	٥٣١٧,٥	٤٨٦٢,٦
دعم المدارس	٣٨٦٠	٣٨٥٣,٧	٣٢٦٢,٦
كليات مارا العليا للعلوم	٧١٠	٧٠٧,٢	٧٠٠
المدارس الفنية والمهنية	٧٦٠,١	٧٥٦,٦	٩٠٠
التعليم الإعدادي	٥٣٦٢,٨	٥٠٠٥,١	٨٩٠٠
تعليم المدرّسين	٣٥٠	٣٣٢,٥	٣٠٠
برامج دعم التعليم الأخرى	٤١٥٠	٤١٤٧,٨	١٧٠٠
التدريب	٢٢٣٧,٣	٢١٨١,٩	٤٠٠٠
التدريب الصناعي	١٨٧٦	١٨٢٧	٣٧٦٠,٠
التدريب التجاري	٧١,٣	٧١,٢	١٠٠,٠
التدريب الإداري	٢٩٠	٢٨٣,٧	١٤٠
المجموع	**٢٠١٨٥,٨**	**١٩٧٢٤,١**	**٢٢٦٦٠**

(*) ringgit = 3.8$.

المصدر: Government of Malaysia, *Eighth Malaysia Plan, (2001-2005)* (Kuala Lumpur: Percetakan Nasional Malaysia Berhad, 2001), p. 128, <http://www.un.com>.

أما الناحية الأخرى فتتعلق بدور الدولة في الاقتصاد والسياسة، فقد حدد مهاتير محمد أن الدولة يجب أن تعتمد على المشاريع الخاصة، وأن يقتصر دورها على توفير الدعم والتشجيع لها، وصياغة السياسات العامة. فالحكومة ليست إلا الذراع الخادمة للمشاريع الخاصة وفقاً لمصطلح (ماليزيا كشركة Malaysia incorporated)، فالخصخصة لا تعني انسحاب الدولة من النشاط العام، ولكنها تعني أن تقوم الدولة بوضع خطط تضمن أن تسير المشروعات الرأسمالية في إطار الأهداف القومية(٣٢).

وفي هذا السياق، بدأ مهاتير محمد فور تولّيه السلطة عام ١٩٨١، تطوير سياسات انطوت على عداء واضح تجاه الغرب، كان أبرزها تبنّي حزمة من السياسات المتشددة تجاه المستعمر السابق (بريطانيا) مثل (اشتر البريطاني كبديل أخير Buy British Last)، واشتراط الحصول على موافقة مكتب رئيس الوزراء على أية تعاقدات مع الشركات البريطانية. مستنداً في ذلك إلى عدم قدرة النماذج الغربية على حل المشكلات الاقتصادية، بالإضافة إلى حاجة الدول النامية إلى القضاء على حالة التبعية الفكرية للغرب(٣٣).

مرّت ماليزيا بمرحلتين أساسيتين في النشاط الاقتصادي، **الأولى**: إحلال المنتجات

(٣٢) حسين، «الدكتور مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)،» ص ٨.

(٣٣) فرحات، «ما هي المهاتيرية؟».

المحلية مكان الواردات، و**الثانية**: التحوّل نحو التصدير، عبر النمو الصناعي والتحول الهيكلي؛ إذ كانت الزراعة تشكل ٣٩,٣ بالمئة عام ١٩٥٧ والعمالة فيها ٦١,٣ بالمئة، فتحوّلت عام ٢٠٠٦ إلى ١٣,٦ بالمئة، في حين أن الصناعة كانت ١١,١ بالمئة والعمالة ٦,٤ بالمئة وصلت الى٣٣,١ بالمئة والعمالة ٣٥,٩ بالمئة. هذا التغيير والتبديل في التنمية الاقتصادية، أدى إلى نمو الصادرات الصناعية، ورفع مستوى تقنيات العمل.

وأهم أسباب النجاح تكمن في تأمين البيئة المواتية لنمو المدّخرات، ولجذب الاستثمارات الأجنبية، ومواجهة مشكلة التضخم، ونقص العمالة الماهرة عبر التخصيص الكفء للموارد المتاحة، والتوجه نحو الاستثمارات ذات الإنتاجية الأعلى.

وتقوم فلسفة الإدارة الاقتصادية الماليزية على المزج الجيد بين آليات السوق والتدخل الحكومي، وإشراك مختلف الفئات الاجتماعية في عملية التنمية، زيادة متوسط الدخل ودعم الفقراء، تخفيف حدة التضخم والحفاظ على القدرة الشرائية للأجر[٣٤]. وربط الأجور بإنتاجية العمل. ولهذا تم تقليل مصروفات الأمن إلى ٠,٨ بالمئة وزيادة نفقات التنمية لتبلغ ١٦,٣ بالمئة من الموازنة الحكومية.

لذا، حسب دائرة الإحصاء المركزي لعام ٢٠٠٦، كانت المؤشرات الاقتصادية تؤكد تحقيق الأهداف. فقد بلغ معدل النمو ٦ بالمئة وفي الفصل الأول من ٢٠٠٧ ٥,٣ بالمئة. وتراجعت نسبة التضخم إلى ٢ بالمئة فقط العام ٢٠٠٦. وكانت الخدمات والبناء أساس النمو، حيث كانت النسب ٩,٦ بالمئة و٤ بالمئة على التوالي، أما الزراعة فكانت ٢ بالمئة والصناعة ١,٧ بالمئة، والتعدين ١,١ بالمئة، وبلغ الدخل السنوي للفرد ٤٨٠٠ دولار، وهذا أعلى من حصة الفرد الأمريكي حيث تصل إلى ٣١٠٠ دولار[٣٥].

خاتمة

«وقتي انتهى لن أتولى أية مسؤوليات رسمية بعد ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر الحالي، لأن من المهم أن يتولى قيادة ماليزيا جيل جديد بفكر جديد». بهذه الكلمات أعلن مهاتير محمد تنحّيه عن الحكم بعد ٢٢ عاماً، مما جعله من أطول حكام آسيا المنتخبين بقاء في الحكم.

(٣٤) أسهمت هذه الإجراءات في معالجة التداعيات الناجمة عن أزمة العام ١٩٩٧. للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الكريم حمودي، «ماليزيا . . الخروج من الأزمة بعيداً عن الصندوق،» <http://www.islamonline.net/ iol-arabic/dowalia/namaa-39/namaa2.asp>.

(٣٥) «احتياطاتها النقدية ٣ تريليونات دولار بعد ١٠ سنوات: النمور الآسيوية.. الأزمة والانهيار والعودة إلى الصدارة،» **الوقت**، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٧، <http://www.alwaqt.com/art.php?aid=90803>.

للمزيد من التفاصيل، انظر: Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], «Social Policies in Malaysia,» Social Policy Series, no. 4, United Nations, New York, 2003, <http://www.un.com>.

أثار خلالها الكثير من الجدل حول شخصيته وآرائه لدرجة أنه يوصف بالشيء ونقيضه في الوقت نفسه. فهو «الديكتاتور الديمقراطي»، بل أن البعض قال إنه أصولي وليبرالي في الوقت نفسه، ولكن أياً كانت الأوصاف والتناقضات التي تشكل جزءاً من ملامح شخصيته السياسية الجدلية، فهو الرجل الذي نجح في أن يجعل من ماليزيا نموذجاً عالمياً يدرّس في أكاديميات البحث عن كيفية تحول دولة فقيرة معدمة بلا موارد تذكر إلى دولة متقدمة صناعياً وتكنولوجياً، تتمتع بمؤسسات حكم راسخة، لا ينقصها شيء من أسس الدولة الحديثة. بل أصبحت واحدة من أغنى دول العالم وليس جنوب شرق آسيا عقب الطفرة الاقتصادية الهائلة التي حققتها[٣٦].

وبرغم هذا النجاح فإن الغرب بدوائره المتعددة، وجّه انتقادات لاذعة إلى التجربة الماليزية، من أبرزها الادّعاء بأن تركيز السلطة لم يسمح بعملية التطور الديمقراطي؛ غير أن طريقة استقالته، ومستوى أداء خليفته عبد الله أحمد بدوي[٣٧]، ينفيان هذا الاتهام. كما سعى الغرب إلى التركيز على بعض القضايا الداخلية ومنها «قضية أنور إبراهيم»، إضافة إلى أنه أثار جدلاً سياسياً واسعاً بآرائه التي ينتقد فيها الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة وأستراليا بشكل خاص، كما أن موقفه من السياسات الصهيونية في فلسطين جرّ عليه كثير من الانتقادات، وإن حظيت بقبول واسع بين الشعوب الإسلامية[٣٨].

وفي واقع الأمر، إن خروج مهاتير محمد من الحكم طواعية كان مشهداً أدهش العالم، وأضاف إلى رصيده الشخصي، في زمن نجد الغالبية العظمى من دول آسيا وأفريقيا تُحكم من قبل أنظمة سلطوية، وفي الوقت الذي يتصارع فيه أهل المناصب على اكتناز الثروات، نجد مهاتير محمد يودع جميع الهدايا التي تسلّمها أثناء فترة عمله بالسياسة في متحف سمّي باسمه بجزيرة لنكاو لتبقى تراثاً يخلّد سيرته[٣٩].

(٣٦) منصور أبو العزم، «مستقبل ماليزيا بعد مهاتير،» **الأهرام**، ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(٣٧) ولد عبد الله بدوي في ولاية بينانج عام ١٩٣٩، وهو الأخ الأكبر لأربعة أشقاء وكان والده يعمل في مجال السياسة ويدرّس الدين، وفي عام ١٩٦٤ تخرج في جامعة الملايو عقب حصوله على درجة علمية في الدراسات الإسلامية، وعمل في وظيفة حكومية، قبل أن ينضم للأمنو، وفي عام ١٩٦٨ انتخب نائباً في البرلمان ثم شق طريقه سريعاً في المناصب السياسية فشغل عام ١٩٨١ منصب وزير لشؤون مجلس الوزراء ثم أصبح عام ١٩٨٦ وزيراً للخارجية، وفي عام ١٩٩٩ أصبح نائباً لرئيس الوزراء، انظر: **الأهرام**، ١/ ١١/ ٢٠٠٣.

(٣٨) اتسم رد الفعل الغربي بالفتور إذ رفض السفير الأمريكي التعليق قائلاً: «إن السفارة لم تستلم أي رسالة من البيت الأبيض» وعقّب جون هوارد «ليس لدي أي تعليق، ما عدا التأكيد على أن الروابط القائمة بين ماليزيا وأستراليا عميقة جداً»، والتزمت بريطانيا بالبروتوكول معلقةً «سيتم بعث رسالة حسن نوايا إلى عبد الله بدوي. طبيعي أن يبعث بمثل هذا الخطاب إلى الزعيم الجديد». انظر: <http://www.veecos.com>, and <http://www.cnnarabic.com>.

(٣٩) إسماعيل، «عاقل . . في زمن الجنون».

وفي الختام، نشير إلى وجوب التعامل مع مهاتير محمد كسياسي ومنظّر أُتيحت له الفرصة لتطبيق رؤيته، خصوصاً أنه سعى إلى ذلك في مرحلة مبكرة عبر تدوين أفكاره في أول مؤلفاته العام ١٩٧٠. ومع النجاح الذي حققه، استطاعت الأيديولوجية المهاتيرية أن تحقق قبولاً واسعاً داخل العديد من الأوساط السياسية والفكرية في العالم الإسلامي، خاصة لدى الدول ذات التوجه العلماني، التي تتسم علاقاتها بالغرب بعدم الاستقرار. ولم يكن لهذا الأمر أن يتحقق دون جملة من العوامل، يأتي في مقدمتها بالطبع التجربة التنموية الماليزية بأبعادها الاقتصادية والتقنية، بالإضافة إلى النجاح في بناء نموذج من الاندماج القومي في ظل موزاييك عرقية ودينية، وهو ما مهّد لحالة من الاستقرار السياسي مقارنة بدول الجوار كأندونيسيا وتايلند. إلا أن تلك الأيديولوجية اتخذت زخماً أكثر في ضوء التجربة الماليزية بالتعامل مع الأزمة المالية الآسيوية، التي قدمت نموذجاً لإمكانية تطوير استراتيجية وطنية للتعامل مع مثل تلك الأزمات الكبرى دون اللجوء إلى الوصفات الخارجية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية.

وقد أدى نجاح المهاتيرية في التعامل مع تلك الأزمة، سواء فيما يتعلق بتشخيص الأزمة ومصادرها أو طرق علاجها، إلى ظهور انتقادات لصندوق النقد الدولي من جانب بعض السياسيين والاقتصاديين الغربيين، بالإضافة إلى تزايد الاقتناع بخطورة الاندماج غير المحسوب في الاقتصاد العالمي[٤٠] ■

(٤٠) فرحات، «ما هي المهاتيرية؟».